تحرك عاجل

احتجاز مواطن مصري تعسفًا بسبب تمثيله في فيلم

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2025، أُعتُقِل المواطن المصري حسن السيد، الذي يقيم في الدنمارك، لدى وصوله إلى مطار القاهرة الدولي، حيث استجوبه مسؤولو قطاع الأمن الوطني بشأن دوره في فيلم "نسور الجمهورية"، الذي ظهر فيه في مشهد وجيز كقس قبطي. وبعد اعتقاله، مَثَل أما النيابة العامة، التي أمرت بحبسه احتياطيًا على ذمة التحقيق في تهمة "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها"، ولا يزال حبسه الاحتياطي يُجدَّد منذ ذلك الحين على ذمة القضية رقم 4529 المُقدَّمة من نيابة أمن الدولة العليا. وإذ يظل حسن السيد رهن الاحتجاز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، فإنه يتعين على السلطات المصرية الإفراج عنه فورًا وإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه، والسماح له بالعودة سالمًا إلى أسرته في الدنمارك.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام محمد شوقي عياد
مكتب النائب العام، مدينة الرحاب
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2577 4716/ X: @EgyptianPPO

السيد المستشار، تحية طيبة وبعد...

أراسلكم للتعبير عن قلقي البالغ حيال اعتقال حسن السيد واحتجازه التعسفي منذ 20 ديسمبر/كانون الأول 2025. فقد كان حسن في طريقه من الدنمارك إلى مصر مع ابنته البالغة من العمر 15 عامًا لقضاء إجازة الأعياد. واستجوبته قوات الأمن بشأن ظهوره في فيلم "نسور الجمهورية" الذي عُرض في مايو/أيار 2025 في مهرجان كان السينمائي، وهو فيلم لم يُعرَض في مصر بسبب انتقاده النظام السياسي. وقد اقتصر ظهور حسن السيد في الفيلم على عشرين ثانية أدّى فيها دور قسّ مسيحي قبطي.

وبعد اعتقاله، تعرض حسن للإخفاء القسري لمدة خمسة أيام بين 20 و25 ديسمبر/كانون الأول. وخلال هذه المدة، لم تتلقَ أسرته أي معلومات عن مصيره أو مكانه. واتضح لاحقًا أن قوات الأمن اقتادته إلى نيابة أمن الدولة العليا في 22 ديسمبر/كانون الأول، حيث استجوبه وكيل النيابة دون حضور أي محام معه. ومنذ اعتقاله، حضر أمام نيابة أمن الدولة العليا سبع مرات في جلسات عبر الإنترنت لم تستغرق أكثر من بضع دقائق. وخلال إحدى الجلسات، سأله وكيل النيابة عن سبب إطلاق لحيته، وهو ما فسّره حسن السيد باعتباره اتهامًا ضمنيًا بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين. فأوضح أنه يطلقها ليُخفي أثر عملية جراحية أجراها في حنجرته وتساءل كيف يمكن لذلك أن يدل على أي صلة بجماعة الإخوان المسلمين. وسأله وكيل النيابة أيضًا في مناسبتين منفصلتين عن ظهوره العابر في فيلم "نسور الجمهورية". ولا يزال حسن مُحتَجَزًا رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق في تهمة لا أساس لها من الصحة وهي "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها"، وهي تهمة يُعاقَب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 15 عامًا.

ويُحتَجَز حسن السيد حاليًا في سجن العاشر من رمضان. ويُمنَع محاميه من زيارته، ولا يتسنى له التواصل معه إلا خلال الجلسات المُنعقدة عبر الإنترنت. وكانت المرة الأخيرة التي تلقى فيها حسن السيد زيارة من أسرته في 14 مارس/آذار، وأخبرها بأن حالته البدنية مستقرة، إلا أن صحته النفسية تضررت بشدة من جراء احتجازه. وقد أُحتُجِز رهن الحبس الانفرادي خلال أول 15 يومًا في سجن العاشر من رمضان دون أن يُتاح له الاتصال بالمحامي أو أسرته، ويساوره القلق الشديد من أنه قد يُسجَن لأعوام لمجرد ظهوره في فيلم.

أحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن حسن السيد على الفور ودون أي شرط أو قيد وإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه؛ إذ إنه محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وأحثكم أيضًا على أن تتيحوا السبل أمامه ليعود إلى أسرته في الدنمارك. وريثما يُفرَج عنه، يجب أن يُحتجز في أوضاع تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء، وأن تُوفَّر له الرعاية الصحية الكافية، وسبل الاتصال بأسرته ومحاميه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

حسن السيد مواطن مصري يبلغ من العمر 60 عامًا ويقيم في الدنمارك منذ ما يقرب من 40 عامًا، وهو متزوج ولديه ابن وابنة ويحمل جميع أفراد أسرته الجنسية الدنماركية. وقبل اعتقاله، كان يعمل حارس عقار في كوبنهاغن، بعد أن أمضى ما يقرب من عشرين عامًا موظفًا في مكتبة نوريبرو، إحدى مكتبات كوبنهاغن العامة. وقبل اعتقاله في 20 ديسمبر/كانون الأول 2025، كان حسن السيد يتنقل بين البلدين بحرية.

ووفقًا لما ذكره أقرباءه، كان التمثيل في الأفلام هوايته المفضلة؛ وقد شارك بأدوار صغيرة في بعض الأفلام الدنماركية، وفي فيلم "ولد من الجنة" من إخراج نفس مخرج فيلم "نسور الجمهورية". و"نسور الجمهورية" هو فيلم إثارة سياسي يسخر من الدعاية الرسمية للدولة ويصور الممارسات الاستبدادية المنتهجة في مصر، بما فيها دور المؤسسة العسكرية. ولم يُعرَض أي من أفلام ثلاثية القاهرة للمخرج طارق صالح، التي تشمل "حادثة النيل هيلتون" و"ولد من الجنة" و"نسور الجمهورية"، في دُور العرض التجارية في مصر. وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بأي بيانات رسمية تؤكد منع الأفلام من العرض، لكن التقارير الإعلامية تشير إلى أنها لم تُمنَح أي تراخيص لعرضها في مصر. ويرفض جهاز الرقابة على المصنفات الفنية التابع لوزارة الثقافة فعليًا منح تراخيص العرض السينمائي للأفلام التي تتناول قضايا سياسية حساسة.

ووفقًا لما ذكرته أسرة حسن السيد، فإنه ليس لديه أي تاريخ في النشاط السياسي أو غيره من أشكال النشاط الحقوقي، وحينما وافق على الظهور في فيلم "نسور الجمهورية"، لم يكن مطلعًا على النص الكامل للفيلم أو ملخص قصته. واقتصر ظهوره في الفيلم على مجرد قول جمل محددة في مشهد وجيز.

وقد وثّقت منظمة العفو الدولية ظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية في سجن العاشر من رمضان (قسم 6). وبحسب أقارب المحتجزين ومحاميهم، يُحرم جميع المحتجزين من ضوء الشمس، ولا يُسمح لهم بالتريّض اليومي سوى في داخل السجن. واستنادًا إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية في 16 سجنًا في مختلف أنحاء مصر، وجدت المنظمة أن مسؤولي السجون في مصر يُخضعون سجناء الرأي وغيرهم من المحتجزين لأسباب سياسية للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من خلال ظروف احتجازهم، كما يتعمدون حرمانهم من الرعاية الصحية عقابًا لهم على معارضتهم.

ولم تُبدِ السلطات المصرية أي تسامح على الإطلاق مع المعارضين، سواءً كانوا حقيقيين أو مفترضين؛ فقد استهدفت الصحفيين والنشطاء والمحامين والمعارضين السياسيين وغيرهم ممن ينتقدون سياسات الحكومة أو ينددون بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات على نطاق واسع. ووثّقت منظمة العفو الدولية عدة مرات حملات الاعتقالات والملاحقات القضائية للأشخاص لمجرد ممارسة حقوقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. وكثيرًا ما يتعرَّض المُعتقلون على ذمة قضايا ذات دوافع سياسية للاحتجاز التعسفي المُطوَّل، ويتضمن ذلك تجديد وكلاء النيابة والقضاة مدد الحبس الاحتياطي الممتدة تلقائيًا دون مراجعة قضائية حقيقية. وقد أبدت المنظمة مرارًا قلقها إزاء الانتهاكات الممنهجة لحقوق المحاكمة العادلة في مصر، لا سيما في القضايا ذات الطابع السياسي، بما في ذلك حق المتهم في حضور محام من اختياره خاصةً في الاستجواب المبدئي من الشرطة، والحق في الحصول على الدفاع الكافي، والحق في عدم تجريم الذات وافتراض البراءة، والحق في المحاكمة العادلة والعلنية أمام محكمة مختصة ومحايدة ومستقلة، والحق في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 سبتمبر/أيلول 2026
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: حسن السيد (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: التحرك العاجل الأول